البنك العقاري المصري العربي
إدارة وفروع فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

طلال أبو غزاله وشركاه

محاسبون قانونيون

الفهرس

	قائمة	الصفحة
- تقرير مدقق الحسابات المستقل		3-1
- قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017	"أ"	4
- قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017	"ب"	5
- قائمة الدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017	"ج"	6
- قائمة التغيرات في حقوق المركز الرئيسي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017	"د"	7
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017	"هـ"	8
- إيضاحات حول القوائم المالية		59-9

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
البنك العقاري المصري العربي
المركز الرئيسي – القاهرة
جمهورية مصر العربية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك العقاري المصري العربي – إدارة وفروع فلسطين – (البنك) المبينة في الصفحات من رقم (4) إلى رقم (59) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2017، وقائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الإدارة العامة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ومن الإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك العقاري المصري العربي – إدارة وفروع فلسطين كما في 31 كانون الاول 2017 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولمتطلبات قانون الشركات المطبق في المناطق الفلسطينية. وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن القوائم المالية لبنك العقاري المصري العربي – إدارة وفروع فلسطين للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016 قد تم تدقيقها من قبل محاسب قانوني آخر ، والذي أصدر تقريره غير المتحفظ بتاريخ 7 أيار 2017.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسئوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نحن مستقلون عن البنك وفقا لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاولين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسئولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا حول القوائم المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

وفيما يلي أمور التدقيق الرئيسية المتعلقة بتدقيق القوائم المالية:

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية يعتبر من الامور الهامة للقوائم المالية حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تدهور في الاوضاع المالية والاقتصادية في حال عدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية, مع الأخذ بعين الاعتبار الافتراضات والأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة لذلك, ومن المحتمل أن تكون القيمة الدفترية للقروض أعلى من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد. إن طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لاخر وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر من قطاع الى آخر مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.	لقد قمنا بتقييم واختبار مدى كفاءة وتصميم وإجراءات الرقابة المتعلقة بعمليات منح ومتابعة القروض بالإضافة إلى تقييم واختيار بيانات تدني القيمة والاحتسابات الخاصة بها، كما تم اختبار أنظمة المعلومات الخاصة بعمليات احتساب تدني القيمة. لقد قمنا باختبار عينة من القروض مع مراعاة أي متطلبات منصوص عليها من قبل سلطة النقد الفلسطينية، كما قمنا بالتحقق فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على وجود تدني قيمة القروض وتقييم مدى معقولية مخصص التدني وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتضمن هذا مراعاة مؤشرات التعثر المنصوص عليها في لوائح سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لقد قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات ذات الصلة كافية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة كفاية الافصاح حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر المبينة في الايضاح رقم (8).

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل هذه المسئولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة البنك على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية البنك أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقية إلا القيام بذلك.

إن الإدارة مسؤولة عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائما للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:

- بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.
- بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى البنك.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.
- باستخلاص مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استنادا لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشاة مستمرة. فيما إذا تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، نحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدققي حسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا. إن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البنك يتوقف عن الاستمرار كشركة مستمرة.
- بتقييم العرض العام، وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد تم تواصلنا مع الإدارة حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لإحكام وتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية أو قانون الشركات على وجه يؤثر بشكل جوهري في نشاط البنك أو في مركزه المالي.

إن الشريك المسؤول عن تدقيق هذه العملية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو المدير التنفيذي جمال ملحم.

طلال أبو غزالة وشركاه
رخصة رقم 1997/251

طلال أبو غزالة وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co.

جمال ملحم
محاسب قانوني مرخص رقم (98/100)
رام الله – فلسطين
28 شباط 2018

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 – قائمة "أ"

	إيضاحات	2017 دولار امريكي	2016 دولار امريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	5	33,070,042	25,841,242
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	13,536,198	13,554,011
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن	7	8,377,305	7,898,597
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء – صافي	8	105,116,988	100,503,898
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	975	975
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	4,936,540	3,526,100
ممتلكات ومعدات – صافي	11	815,822	538,687
موجودات غير ملموسة	12	168,536	164,174
موجودات أخرى	13	4,628,947	3,538,275
مجموع الموجودات		**170,651,353**	**155,565,959**
المطلوبات وحقوق المركز الرئيسي			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	13,617,524	10,629,309
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	15	526	526
ودائع العملاء	16	91,986,596	75,352,284
تأمينات نقدية	17	10,267,315	15,338,054
مخصصات متنوعة	18	5,217,325	4,209,115
مخصص الضرائب	19	299,293	299,293
مطلوبات أخرى	20	4,371,799	1,813,369
مجموع المطلوبات		**125,760,378**	**107,641,950**
حقوق المركز الرئيسي			
رأس المال المدفوع	21	53,200,000	51,600,000
إحتياطي قانوني	22	679,318	679,318
إحتياطي إختياري	22	1,291,574	1,291,574
إحتياطي التقلبات الدورية	22	177,982	177,982
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	22	1,749,757	1,749,757
(خسائر) أرباح مدورة	23	(12,207,656)	(7,574,622)
مجموع حقوق المركز الرئيسي		44,890,975	47,924,009
مجموع المطلوبات وحقوق المركز الرئيسي		170,651,353	155,565,959

باسل قطينة
المدير المالي

أسامة العبادي
المدير العام الإقليمي

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 – قائمة "ب"

	إيضاحات	2017 دولار امريكي	2016 دولار امريكي
إيرادات الفوائد	24	5,903,128	5,491,240
مصروفات الفوائد	25	(1,336,049)	(1,170,772)
صافي إيرادات الفوائد		**4,567,079**	**4,320,468**
صافي إيرادات العمولات	26	231,625	231,583
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**4,798,704**	**4,552,051**
أرباح تقييم العملات الأجنبية		--	1,662
أرباح التعامل بالعملات الأجنبية		275,500	226,840
أرباح أسهم موزعة		14,306	--
إيرادات أخرى	27	1,014,590	843,515
إجمالي الايرادات التشغيلية		**6,103,100**	**5,624,068**
نفقات الموظفين	28	(5,147,744)	(4,508,039)
إستهلاكات وإطفاءات	12،11	(234,052)	(235,575)
مصروفات أخرى	29	(2,915,670)	(2,891,508)
مخصص تدني قيمة قروض وسلف	8،هـ	(2,438,668)	(1,412,178)
إجمالي المصروفات		**(10,736,134)**	**(9,047,300)**
صافي (خسارة) السنة قبل الضرائب		(4,633,034)	(3,423,232)
الضرائب	19	--	--
صافي (خسارة) السنة		**(4,633,034)**	**(3,423,232)**

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 – قائمة "ج"

2016 دولار امريكي	2017 دولار امريكي	إيضاحات	
(3,423,232)	(4,633,034)		صافي (خسارة) السنة
			الدخل الشامل الآخر (الخسارة) الشاملة
			بنود لن يتم تحويلها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر
			أرباح (خسائر) تقييم الموجودات المالية بقيمتها العادلة
--	--		من خلال الدخل الشامل الآخر
--	--		إجمالي الدخل الشامل الآخر (الخسارة) الشاملة السنة
(3,423,232)	(4,633,034)		إجمالي (الخسارة) الشاملة للسنة

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق المركز الرئيسي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 – قائمة "د"

	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطي إختياري	إحتياطي التقلبات الدورية	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	(خسائر) أرباح مدورة	مجموع حقوق المركز الرئيسي
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
31 كانون الاول 2017							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	51,600,000	679,318	1,291,574	177,982	1,749,757	(7,574,622)	47,924,009
تحويلات من المركز الرئيسي لدعم رأس المال	1,600,000	--	--	--	--	--	1,600,000
صافي (خسارة) السنة	--	--	--	--	--	(4,633,034)	(4,633,034)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	53,200,000	679,318	1,291,574	177,982	1,749,757	(12,207,656)	44,890,975
31 كانون الاول 2016							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	50,000,000	679,318	1,291,574	177,982	1,749,757	(4,151,390)	49,747,241
تحويلات من المركز الرئيسي لدعم رأس المال	1,600,000	--	--	--	--	--	1,600,000
صافي (خسارة) السنة	--	--	--	--	--	(3,423,232)	(3,423,232)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	51,600,000	679,318	1,291,574	177,982	1,749,757	(7,574,622)	47,924,009

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 – قائمة "د"

	إيضاحات	2017 دولار امريكي	2016 دولار امريكي
الأنشطة التشغيلية:			
صافي (خسارة) السنة قبل الضرائب		(4,633,034)	(3,423,232)
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات	11و12	234,052	235,575
مخصص التدني في قيمة قروض وسلف	8 (هـ)	2,438,668	1,412,178
مخصصات متنوعة	18	1,149,750	1,513,701
فروقات عملة على المخصصات		26,062	7,200
(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
إحتياطي الزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية		(798,180)	(684,002)
وديعة رأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية		(1,600,000)	(1,100,000)
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء		(7,051,758)	(14,653,006)
موجودات أخرى		(1,090,672)	1,275,725
الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
ودائع العملاء		16,634,312	8,338,146
تأمينات نقدية		(5,070,739)	2,880,210
مطلوبات أخرى		2,558,430	269,970
التعويضات المدفوعة والمخصصات المحررة	18	(167,602)	(180,558)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**2,629,289**	**(4,108,093)**
الأنشطة الاستثمارية:			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(1,410,440)	5,641,760
إضافات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	11و12	(515,549)	(230,648)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(1,925,989)**	**5,411,112**
الأنشطة التمويلية:			
زيادة رأس المال		1,600,000	1,600,000
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**1,600,000**	**1,600,000**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		2,303,300	2,903,019
النقد وما في حكمه في بداية السنة	30	18,524,724	15,621,705
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	30	20,828,024	18,524,724

البنك العقاري المصري العربي

إدارة وفروع فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

1. عـــام:

البنك العقاري المصري العربي شركة مساهمة مصرية (قطاع عام) مسجلة في جمهورية مصر العربية. يعمل البنك العقاري المصري العربي من خلال فروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية وعددها (27) فرعاً وفي الأردن وفلسطين وعددها (19) فرعًا، كما أن عدد موظفيه 2,047 موظفاً كما في 31 كانون الأول 2017. يبلغ رأسماله 3.2 مليار جنيه مصري، كما تبلغ نسبة كفاية رأس المال صفر كما في 31 كانون الأول 2017، وإجمالي أصوله حوالي 36 مليار جنيه مصري ويبلغ إجمالي ودائعه حوالي 33 مليار جنيه مصري.

إستأنف البنك العقاري المصري العربي نشاطه في مناطق السلطة الفلسطينية عام 1994 حيث تم إعادة إفتتاح فرعه الأول في مدينة غزة في ذلك العام وتبعه بعد ذلك إعادة إفتتاح فروع نابلس وبيت لحم وأريحا وخانيونس. خلال شهر آذار 2009 تم دمج فرع خانيونس مع فرع غزة وليصبح فرع خانيونس مكتباً فرعيا، كما تم افتتاح فرع البيرة خلال شهر آب 2009 وتم تحويل فرع أريحا ليصبح مكتباً فرعياً.

البنك العقاري المصري العربي (إدارة وفروع فلسطين) مسجل لدى مراقب الشركات في فلسطين كشركة أجنبية، تحت رقم (562800060) بتاريخ 1994/8/11، ويسعى البنك لافتتاح فروع أخرى له في مناطق السلطة الفلسطينية. تشتمل أعمال الفروع على فتح الحسابات الجارية والاعتمادات وقبول الودائع والأمانات واقراض الأموال في اطار القوانين المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية.

تشتمل القوائم المالية المرفقة على القوائم المالية لفروع البيرة وغزة وبيت لحم ونابلس ومكتبي خانيونس وأريحا بالاضافة الى القوائم المالية للإدارة الاقليمية لفروع فلسطين في البيرة، إن العنوان المسجل للإدارة الإقليمية للبنك هو البيرة – محافظة رام الله والبيرة ص.ب 565.

بلغ عدد موظفي البنك في كافة فروعه ومكاتبه في فلسطين (159 و145) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2017 و2016 على التوالي .

تم إقرار القوائم المالية للبنك من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم (5) لسنة 2018 بتاريخ 2018/5/14.

2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

2- 1 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على القوائم المالية

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2017 والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيمية.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بالمبادرة بالافصاح.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والالآت والمعدات ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والالآت والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة: النباتات المنتجة.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة اما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) او باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني 2017
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012-2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية ارقام (19) و(34).	أول كانون الثاني 2017
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014-2016 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28)	التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. أما التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) تبدأ سريانها للفترات المالية في أو بعد 1 كانون الثاني 2017

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل": والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" والتي تخدف إلى تقديم إفصاحات إضافية في قائمة التدفقات النقدية لتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناشئة من الأنشطة التمويلية.	أول كانون الثاني 2017

2-2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

التفسيرات للمعيار الدولي رقم (22) "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات". أول كانون الثاني 2018

يتناول تفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزء من المعاملات الاعتبارات التالية:

- اعتبار القيمة أو الثمن بالعملة الأجنبية.
- تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف. أول كانون الثاني 2018
- وتعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة كموجودات أو مطلوبات غير نقدية. أول كانون الثاني 2018

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) "الدفع عن طريق الأسهم" والمتعلقة بالتصنيف والقياس لمعاملات الدفع على أساس الأسهم. أول كانون الثاني 2018
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين" والمتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) "الاستثمارات العقارية" حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتنص أن على المنشأة تحويل العقار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك دليل على التغير في الاستخدام.

يحدث التغيير في الاستخدام عندما تتوافق أو لا تتوافق العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يشكل التغير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتحديد أن قائمة الأمثلة غير شاملة.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) "الأدوات المالية"/ الافصاحات والمتعلقة بالإفصاح فيما يخص التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) "الأدوات المالية" والمتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص في محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و2014). أول كانون الثاني 2018

حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تشرين ثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول 2010 لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط. كما تم إصدار نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة.

إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية التي تم إصدارها في شهر تموز 2014. تتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

- <u>التصنيف والقياس:</u>
  تقدم هذه النسخة تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"، ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك إختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الإئتمان المتعلقة بالمنشأة.
- <u>التدني:</u>
  قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية ، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.
- <u>محاسبة التحوط:</u>
  قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.
- <u>الإلغاء والاعتراف:</u>
  تم اتباع متطلبات إلغاء الإعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي (39).

لاحقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/125) بتاريخ 12.07.2016 وتعميم رقم (2017/274) بتاريخ 31.12.2017 واستناداً الى الدراسة التقيمية لأثر تطبيق المعيار الدولي رقم (39) والتي قدمها البنك لسلطة النقد عن (البيانات المالية 31.12.2016) والتي شملت ثلاثة محاور رئيسية (الموجودات المالية، الائتمان، الائتمان المتعثر) حيث ظهرت النتائج المالية (عجز بالمخصص) لإحتساب أثر المعيار ضمن ثلاثة مراحل وحسب التفصيل التالي:

	<u>تطبيق معيار IFRS 9</u>	<u>التعليمات النافذة حاليا</u>	<u>الفرق</u>
	<u>دولار أمريكي</u>	<u>دولار أمريكي</u>	<u>دولار أمريكي</u>
المرحلة الأولى	805,963	--	(805,963)
المرحلة الثانية	13,384	--	(13,384)
المرحلة الثالثة	8,401,062	8,369,443	(31,619)
الاجمالي	9,220,409	8,369,443	(850,966)

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، Principal versus agent considerations والترخيص) وتوفير انتقال مريح للعقود المعدلة والعقود المكتملة. أول كانون الثاني 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء.
صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظام شامل وموحد تستحين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الإعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتطق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).
يقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشاة الإعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أوالخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشاة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للإعتراف بالإيرادات بناءا على خمس خطوات:
* الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل.
* الخطوة 2: تحديد إلتزامات الأداء الواردة بالعقد.
* الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة.
* الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.
* الخطوة 5: الإعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لإلتزامات الأداء.
وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم إستيفاء الإلتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع او الخدمات التي تنطوي على إستيفاء إلتزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة ، وإضافة الى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الايجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الايجار وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستاجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الايجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهر أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. لقد اتاح المعيار الاستمرارية للمؤجر في تصنيف العقود إما عقود تشغلية أو تمويلية، وبموجب هذا المعيار فان محاسبة عقود الايجار في دفاتر المؤجر بقيت الى حد كبير كما هي ودون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).	أول كانون الثاني 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) "والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك. تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في القوائم المالية للبنك خلال الفترات المالية الذي تبدأ في	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للبنك.

هذا، وقد طلبت سلطة النقد الفلسطينية بموجب تعليماتها من البنوك العاملة في فلسطين إتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة والكفيلة بتطبيق النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وتزويدها بخطة عمل تفصيلية لتطبيق المعيار المذكور أعلاه، كما وطلبت سلطة النقد الفلسطينية دراسة تفصيلية للأثر الكمي الناتج عن تطبيق المعيار رقم (9) وتزويدها به بحد أقصة 31 أيار 2017.

3. أهم السياسات المحاسبية

3-1 بيان الإلتزام

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

3-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للبنك طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم أو بالقيمة العادلة كما في نهايةالفترة المالية ، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه، تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى ا أو 2 أو 3 بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى 1: وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى 2: وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى 3: وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تشتمل القوائم المالية للبنك على القوائم المالية لإدارة وفروع فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تجميع القوائم المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع.

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للإدارة الإقليمية للبنك في فلسطين.

3-3 الأدوات المالية
يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح البنك طرفاً في أحكام تعاقدية خاصة بالأداة.

تُقاس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف أو تخصم تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (عدا الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بحيازة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مباشرة في قائمة الدخل.

الموجودات المالية
يتم الإعتراف أو إلغاء الاعتراف بكافة المشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة، المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو الاتفاقيات في السوق.

تقاس جميع الموجودات المالية المعترف بها في مجملها بعد ذلك إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، إعتمادا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية
بغرض تصنيف الموجودات المالية، تصنف الأداة كـ " أداة ملكية" إذا كانت غير مشتقة وكانت تطابق تعريف "الملكية" لجهة الإصدار، باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة المطروحة للتداول والتي تم عرضها كأداة ملكية من قبل الجهة المصدرة، وتصنف باقي الموجودات المالية غير المشتقة كـ "أداوت دين".

يتم قياس أدوات الدين، وتشمل القروض والسلف والتمويل وأدوات الاستثمار بالتكلفة المطفأة في حال توافر كلا الشرطين الآتيين:
- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية التي تعد فقط دفعات للأصل والفائدة / الأرباح على مبلغ الأصل غير المسدد.

تقاس كافة الموجودات المالية الأخرى في الفترات اللاحقة بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
إن أدوات الدين التي تستوفي هذه المعايير تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة (باستثناء إذا كانت محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر)، وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا أي انخفاض في القيمة (أنظر أدناه)، مع إيراد الفوائد المعترف به على أساس العائد الفعلي في إيراد الفوائد.
يتعين على البنك، بعد الاعتراف المبدئي، أن يعيد تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا ما تغير غرض نموذج الأعمال إلى أن تعد معايير التكلفة المطفأة لا يتم استيفاؤها.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي وتوزيع إيراد أو مصاريف الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي تحديداً النسبة التي

يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل عبر المدة المتوقعة لأداة الدين أو، أينما كان مناسباً، عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يمكن للبنك أن يختار بشكل نهائي عند الاعتراف المبدئي أن يعترف بتصنيف أداة الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة المذكورة أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال أن الأصل المالي قد تم قياسه بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)
عند الاعتراف المبدئي، يمكن للبنك أن يختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) أن يصنف الإستثمارت في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:
- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب،
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. عند استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم تحويلها إلى قائمة الدخل، إلا أنه يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مدورة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في قائمة الدخل عندما ينشأ حق البنك في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

إعادة تصنيف الموجودات المالية
يجب إعادة تصنيف الموجودات المالية عندما يتغير هدف نموذج أعمال البنك لإدارة الموجودات المالية. يكون من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات نادرة جداً. ويحدد البنك تلك التغيرات عن طريق إدارة البنك كنتيجة للتغيرات الخارجية أو الداخلية كما يجب أن تكون التغيرات جوهرية لعمليات البنك ويمكن إثباتها للأطراف الخارجية.

وفي حال قيام البنك بإعادة تصنيف الموجودات المالية، فعليه ينطبق إعادة التصنيف مستقبليا من تاريخ إعادة التصنيف، ولا يكون من المطلوب إعادة إدراج أية أرباح أو خسائر أو فوائد تم الاعتراف بها في فترات سابقة.

إذا قام البنك بإعادة تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالقيمة العادلة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المالي المشار إليه في تاريخ إعادة التصنيف. تسجل أية أرباح أو خسائر تنشأ من الفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في قائمة الدخل.

إذا أعاد البنك تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن القيمة العادلة لذلك الأصل المالي عند تاريخ إعادة التصنيف تصبح قيمته الدفترية الجديدة. إن تاريخ إعادة التصنيف هو تاريخ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى بعد تغير نموذج الأعمال التي تنشأ في المنشأة التي تعيد تصنيف الموجودات المالية.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للتأكد من وجود مؤشرات الخسارة المسجلة للإنخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للخسارة المسجلة للإنخفاض ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل،
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية،
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

تمثل قيمة الانخفاض في القيمة الفرق بين قيمة الموجودات المالية الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والتي تعكس الضمانات والرهونات، مخصومة بنسبة الفائدة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء القروض والسلف وودائع وأرصدة لدى المصارف حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص، وفي حال إعتبار القرض غير ممكن تحصيله، يتم شطب هذه القروض مقابل حساب المخصص، ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ديون تم شطبها في وقت سابق إلى حساب الإيرادات، ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

إذا إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الإعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجودات المالية، في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة، التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بالإنخفاض في القيمة.

القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء

تحتسب مخصصات خاصة لتدني قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للقروض والسلف والمبلغ الممكن استرداده منها ، وهو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية مخصومة بأسعار الفائدة الأصلية. إذا كان لأي قرض سعر فائدة متغير، يكون سعر الخصم لقياس أي خسارة من التدني في القيمة هو سعر الفائدة الفعّال حالياً. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية لموجودات مالية مضمونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حجز الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على الضمان المرهون وبيعه ، سواء كان حجز الرهن محتملاً أو غير محتمل. إن تكوين مخصصات تدني القروض والسلف الممنوحة للعملاء وتعليق الفوائد وشطب الديون في حال عدم إمكانية تحصيلها يتم وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) بشأن تصنيف القروض والسلف والمخصصات والضمانات المقبولة.

يتم الإعتراف بالخسائر الناتجة عن التدني في قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية في قائمة الدخل تحت بند " مخصص التدني في قيمة القروض والسلف" ، ويتم شطب القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مقابل المخصصات المحددة لها، وذلك بعد استنفاذ كافة الإجراءات لإعادة هيكلة القروض وتحصيل تلك المبالغ، وإذا تم تحصيل مبالغ كانت قد تم شطبها سابقاً، فإنه يتم الإعتراف بها كإيراد.

التقييم المجمّع للقروض والسلف
عندما يتم إعادة تقدير قيمة قروض تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة ، فإن هناك إحتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر وإحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ قائمة المركز المالي، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم إحتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص ، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءاً على الخبرات السابقة ، والتصنيف الإئتماني ، وتغير حالة القروض المتوقع ، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الإقتصادية ووضع الإئتمان.

المطلوبات المالية
المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك القروض وودائع العملاء، يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد طرح تكاليف المعاملة. وتُقاس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية بما فيها مصاريف الفوائد المسجلة وفقاً لأساس العائد الفعلي.

عقود الضمان المالي
عقد الضمان المالي هو العقد الذي يتطلب من المصدر تحرير دفعات محددة لتعويض صاحب الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء إخفاق المدين في الوفاء بالدفعات عند استحقاقها وفقاً لأحكام أداة الدين. تُقاس عقود الضمان المالي الصادرة عن البنك بشكل مبدئي بقيمتها العادلة، كما تقاس لاحقاً، إذا لم يتم تحديدها كأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالقيمة الأعلى لـ:

- قيمة الالتزام بموجب العقد، طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37، المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة؛ و
- القيمة المعترف بها مبدئياً ناقص، إذا كان مناسباً، الإطفاء الكلي المعترف به طبقا لسياسات الاعتراف بالدخل.

تسجل أي زيادة في المطلوبات والمتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بالأقساط المستلمة في قائمة الدخل تحت "صافي إيرادات الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية
يتم إلغاء الإعتراف بأصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة)، عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو عندما يقوم البنك بتحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل بصورة جوهرية. إذا لم يقم البنك بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمر بالسيطرة على الأصل المحول ملكيته، يعترف البنك على نحو منفصل كموجودات أو مطلوبات بأي حقوق أو إلتزامات مستبقاة في العملية.

يتم إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية (أو جزء من المطلوبات المالية) فقط عند الإستغناء عن الإلتزام المُحدد في العقد أو إلغاؤه أو إنتهائه.

القيم العادلة
تُقيد جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية، عند الاعتراف المبدئي، تتمثل عادةً بسعر المعاملة وهي القيمة العادلة للثمن المسدد أو المستلم.

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والمتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة.
- تُحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا الأدوات المشتقة) بناءً على نماذج التسعير المقبولة بشكل عام استناداً إلى التدفق النقدي المخصوم بإستخدام أسعار المعاملات السوقية المتداولة المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة.
- يتم إحتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة بناءً على الأسعار المدرجة، وفي حالة عدم وجود هذه الأسعار يتم إستعمال التدفق النقدي المخصوم بالإستناد إلى منحنى العائد المتعلق بها وذلك على فترة الأداة المالية المشتقة دون الخيار ونماذج تسعير الخيار للأوراق المالية المشتقة.

3-4 تحقق الإيرادات
يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للبنك وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الالتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأي إيرادات.

تسجل إيرادات ومصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.

يتم إطفاء أتعاب الإدارة وإيرادات العمولة من ترتيبات القروض المشتركة على مدى فترة القرض باستخدام طريقة العائد الفعلي. تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية الأخرى في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم وصناديق الاستثمار عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.
في حالة استلام حوافز إيجار لإبرام عقود إيجار تشغيلية، فإنه يتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوبات. يتم الاعتراف بإجمالي المنافع من الحوافز كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على مدى فترة الإيجار.

5-3 ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

الأثاث	%10
الأجهزة	%10
الكمبيوتر	%20
السيارات	%10

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

3-6 انخفاض قيمة الأصول الملموسة
يجري البنك في نهاية كل فترة مالية مراجعة على القيم المدرجة للأصول لتحديد وجود أي مؤشرات تدل على تعرض الأصول لانخفاض القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للأصول لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة لأي من الأصول الفردية، يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. عندما يمكن تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع، تُوزع الأصول التجارية أيضاً إلى وحدات توليد النقد الفردية، أو يتم توزيعها بخلاف ذلك إلى أصغر وحدة من وحدات توليد النقد يمكن لها تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع.

وتقدّر القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة على قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة المدرجة فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

3-7 موجودات غير ملموسة
يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل . يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد على فترة (5) سنوات.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

3-8 العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

تدرج العقارات التي آلت ملكيتها للبنك مقابل سداد ديون ضمن قائمة المركز المالي تحت بند " موجودات أخرى" وذلك بصافي القيمة التي آلت بها للبنك، وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لهذه العقارات عن القيمة التي آلت بها للبنك فإنه يتم تحميل الخسائر غير المحققة على قائمة الدخل. في حالة ارتفاع القيمة العادلة لهذه العقارات مستقبلاً، يتم إضافة الأرباح غير المحققة إلى قائمة الدخل وذلك في حدود الخسائر غير المحققة التي سبق تحميلها.

حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاء للديون خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وإن أي تمديد لفترات لاحقة أو الاستملاك يتم وفقاً لقانون المصارف ولتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

3-9 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب قائمة الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

3-10 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها وإحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي، يبين الإيضاحين رقم (18) ورقم (19) تفاصيل تلك المخصصات.

3-11 الضرائب

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.

تمثل الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة .

- الضرائب المستحقة

تحسب الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لان الأرباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصروفات غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

- الضرائب المؤجلة

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

3-12 العملات الأجنبية
إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي يمارس بها البنك نشاطاته (العملة الوظيفية). ويتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمنشأه بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.
يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل. يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

3-13 النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن ولدى البنوك والمؤسسات المصرفية وتنزل ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

4. <u>الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة</u>
إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ بعض الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصروفات والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

في اعتقاد الادارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:
يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية والمعايير المحاسبية، وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضرائب اللازم.
يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك إعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشار البنك القانوني وبموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويتم مقارنة نتائج

تلك الأسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قياس وتبويب الموجودات المالية

يعتمد قياس وتبويب الموجودات المالية على نموذج أعمال الإدارة لإدارة موجوداتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقدرة. تعتقد الإدارة أن قياسها وتبويبها للموجودات المالية قد تم على نحو ملائم.

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
5,636,299	6,374,251	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
2,065,652	6,158,320	حسابات جارية وتحت الطلب
11,600,000	13,200,000	وديعة رأسمالية *
6,539,291	7,337,471	إحتياطي إلزامي **
25,841,242	33,070,042	المجموع
9,079,006	12,095,791	منه بالعملات الأجنبية

* تمثل الوديعة قيمة 13.2 مليون دولار أمريكي مودعة طرف سلطة النقد الفلسطينية . تدفع سلطة النقد الفلسطينية فائدة على الوديعة الرأسمالية وفق أسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم عمولة بنسبة 25 بالألف.

** بحسب التعميم رقم 67 /2010 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطيات إلزامية بنسب مئوية تعادل 9% من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20% من الاحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الاحتياطي الإلزامي كحساب ثابت وذلك تمهيداً لتطبيق نظام التسوية الجديد. لا تدفع سلطة النقد فوائد على هذه الاحتياطيات.

بحسب التعليمات رقم (2012/2) الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 21 آذار 2012 فقد تقرر تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية داخل مدينة القدس من وعاء الإحتياطي الإلزامي.

تعتبر أرصدة الوديعة الرأسمالية والإحتياطي الإلزامي أرصدة مقيدة السحب.

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يتألف هذا البند مما يلي:

	المجمـــوع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	6,354,511	6,800,706	6,354,511	6,800,706	-	-
ودائع لأجل تستحق خلال (3) شهور	7,199,500	6,735,492	2,000,889	2,214,579	5,198,611	4,520,913
المجموع	13,554,011	13,536,198	8,355,400	9,015,285	5,198,611	4,520,913
منه بالعملات الأجنبية	8,125,400	9,670,848	4,929,614	5,149,935	3,195,786	4,520,913

إن كافة الأرصدة لدى البنوك مستوفية الحد الأدنى للتصنيف بإستخدام تقييم موديز:

على مستوى البنك / المؤسسة المالية	Ba3	Ba3	Ba3	Ba3
على مستوى الدولة المودع فيها	Ba3	Ba3	Ba3	Ba3

الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية لا تتقاضى فوائد مبلغ 6,545,550 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ (4,018,344 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016).

7. أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
1,242,402	3,440,765	ودائع تحت الطلب
6,656,195	2,115,660	ودائع لأجل تستحق خلال 3 أشهر
--	2,820,880	ودائع لأجل تستحق بعد 3 أشهر
7,898,597	8,377,305	المجموع
6,919,116	5,118,613	منه بالعملات الأجنبية
51,607	165,736	فوائد مقبوضة من المركز الرئيسي وفروع الأردن
6,074	8,954	فوائد مدفوعة إلى المركز الرئيسي وفروع الأردن

8. قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء – صافي

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
		الأفراد (التجزئة)
2,197,242	3,493,421	حسابات جارية مدينة
26,160,503	33,426,986	قروض وكمبيالات
28,357,745	36,920,407	
3,066,249	3,014,591	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
15,869,392	15,132,437	حسابات جارية مدينة
1,606,300	348,476	قروض وكمبيالات

	15,480,913	17,475,692
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	3,966,411	2,125,694
قروض وكمبيالات	504,844	232,023
	4,471,255	2,357,717
الحكومة والقطاع العام	54,902,832	56,711,483
المجموع	114,789,998	107,968,885
ينزل: فوائد معلقة	(924,839)	(1,012,927)
مخصص التدني في قيمة القروض والسلف	(8,748,171)	(6,452,061)
صافي القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء	105,116,988	100,503,898

أ. معلومات حول القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء:

2016		2017		
النسبة	الرصيد	النسبة	الرصيد	
	دولار امريكي		دولار امريكي	
%20.25	21,862,376	%24.21	27,795,494	قروض وسلف ممنوحة بعملات أجنبية*
%0.02	25,148	%0.00	--	قروض وسلف غير المقيمين*
%2.49	2,688,631	%0.08	96,957	قروض وسلف تحت المراقبة*
%2.64	2,654,201	%0.09	96,957	قروض وسلف غير عاملة وتحت المراقبة بعد تنزيل الفوائد
%8.48	9,157,238	%7.67	8,799,744	التسهيلات المصنفة بعد استبعاد الفوائد والعمولات المعلقة*
%6.02	6,503,037	%7.58	8,702,787	التسهيلات المتعثرة بعد استبعاد الفوائد والعمولات المعلقة*
%2.84	3,066,249	%2.63	3,014,591	قروض وسلف ممنوحة بضمانات عقارية *
	98,227,164	--	112,809,392	القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل القروض والسلف

* النسبة الى إجمالي القروض والسلف
**النسبة الى إجمالي القروض والسلف بعد تنزيل الفوائد المعلقة

ب. تتوزع القروض والسلف (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) مقومة بالدولار الامريكي حسب نوع العملة كما يلي:

	شيقل جديد	دولار أمريكي	دينار أردني	أخرى	المجموع دولار امريكي
2017	19,110,098	86,069,666	8,653,952	31,443	113,865,159
2016	13,110,007	85,093,583	8,670,700	81,669	106,955,959

ج. تتوزع القروض والسلف حسب القطاع والمنطقة الجغرافية (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) كما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
		حسب القطاع:
56,711,483	54,902,832	قطاع عام
		قطاع خاص:
18,916,951	19,142,500	شركات ومؤسسات
31,327,525	39,819,827	افـراد
50,244,476	58,962,327	
106,955,959	113,865,159	المجموع

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
		حسب المنطقة الجغرافية
106,930,811	113,865,159	داخل فلسطين
25,148	--	خارج فلسطين
106,955,959	113,865,159	

د. توزيع القروض والسلف على القطاعات الاقتصادية (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) كما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
1,793,673	2,011,666	زراعة
6,287,286	5,916,500	صناعة وتعدين
23,100,063	26,505,051	إنشاءات
2,582,405	2,522,984	تجارة عامة
141,045	26,979	خدمات النقل
--	--	سياحة وفنادق ومطاعم
7,977,725	6,955,916	خدمات ومرافق عامة
56,711,483	54,902,832	حكومية
8,362,279	15,023,231	أغراض أخرى
106,955,959	113,865,159	

ه. مخصص التدني في قيمة القروض والسلف:

فيما يلي الحركة على مخصص التدني في قيمة القروض والسلف:

الإجمالي	الشركات والمؤسسات	الأفراد	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		
6,452,061	5,055,088	1,396,973	الرصيد في بداية السنة	
2,438,668	2,106,635	332,033	المقتطع خلال السنة من الإيرادات	
52,434	--	52,434	تدعيم من مخصص مديونيات ما قبل عام 1967	
(190,439)	(181,511)	(8,928)	ديون معدومة	
(4,553)	(3,871)	(682)	فرق تقييم عملات	
8,748,171	6,976,341	1,771,830	الرصيد في نهاية السنة	

دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	2016	
5,299,034	4,182,465	1,116,569	الرصيد في بداية السنة	
1,412,178	1,131,774	280,404	المقتطع خلال السنة من الإيرادات	
(258,626)	(258,626)	--	ديون معدومة	
(525)	(525)	--	فرق تقييم عملات	
6,452,061	5,055,088	1,396,973	الرصيد في نهاية السنة	

و. الفوائد المعلقة:

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2016	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,026,403	1,012,927	الرصيد في بداية السنة
--	30,101	الفوائد المعلقة خلال السنة
(1,832)	(2,253)	الفوائد المحولة للإيرادات
(7,918)	(113,377)	الفوائد المشطوبة
--	--	استبعاد فوائد ديون مضى عليها اكثر من (6) سنوات
(3,726)	(2,559)	فروق تقييم العملات والتسويات
1,012,927	924,839	الرصيد في نهاية السنة

بلغت مخصصات التدني التي أعيدت لقائمة الدخل نتيجة إعادة هيكلة وتسوية وتسديد ديون مبلغ (صفر) دولار امريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (مبلغ صفر دولار امريكي كما في 31 كانون الأول 2016).

ز. الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي تم جدولتها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1)، وقد بلغ إجمالها 435,383 دولار امريكي كما في نهاية العام 2017 مقابل صفر دولار امريكي كما في نهاية العام 2016.

ج. الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع القروض والسلف من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر الدين أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ....الخ ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالها كما في نهاية السنة الحالية (صفر) دولار امريكي مقابل 388,288 دولار امريكي كما في نهاية السنة السابقة.

ط. عملا بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1)، قام البنك باستبعاد القروض المصنفة والمتعثرة منذ اكثر من 6 سنوات والمستدرك لها مخصص بالكامل ضمن مخصص التدني في القروض والسلف ومراقبتها خارج المركز المالي. تمثل (12) حساباً لم يزل قائماً بمبلغ (5,449,798) دولار أمريكي وبلغت الفوائد المعلقة مقابلها (1,859,002) دولار أمريكي، ولا يوجد أي مخصصات قائمة حالياً مقابلها.

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
		محفظة أسهم
975	975	أسهم شركات غير متوفر لها أسعار سوقية (غير مدرجة)
975	975	المجموع

يمثل المبلغ 975 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 قيمة أسهم للبنك في شركة كهرباء محافظة القدس "شركة مساهمة خصوصية محدودة".

10. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
يمثل هذا البند قيمة سندات خزينة صادرة عن البنك المركزي الأردني، بيانها كما يلي:

2017

تاريخ الاستثمار	تاريخ الإستحقاق	قيمة الاستثمار دولار امريكي	نسبة الفائدة	التصنيف الائتماني للدولة/ الأردن
2014/9/10	2019/9/10	2,115,660	%5.48	BB -
2016/6/3	2020/6/4	1,410,440	%4.30	BB -
2017/3/29	2027/3/29	1,410,440	%7.00	BB -
		4,936,540		

2016

تاريخ الاستثمار	تاريخ الإستحقاق	قيمة الاستثمار دولار امريكي	نسبة الفائدة	التصنيف الائتماني للدولة/ الأردن
2014/9/10	2019/9/10	2,115,660	%5.48	BB -
2016/6/3	2020/6/4	1,410,440	%4.30	BB -
		3,526,100		

11. ممتلكات ومعدات – صافي

يتألف هذا البند مما يلي:

2017 التكلفة	تحسينات على المباني المستأجرة دولار امريكي	معدات وأجهزة وأثاث دولار امريكي	وسائط نقل دولار امريكي	أجهزة الحاسب الآلي دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
الرصيد في بداية السنة	1,199,114	3,359,204	176,494	1,129,564	5,864,376
اضافات	221,408	232,431	--	29,616	483,455
استبعادات	--	(276,624)	--	(508,025)	(784,649)
الرصيد في نهاية السنة	1,420,522	3,315,011	176,494	651,155	5,563,182
الاستهلاك المتراكم					
استهلاك متراكم في بداية السنة	1,025,733	3,079,896	145,589	1,074,475	5,325,693
استهلاك السنة	43,514	134,153	7,569	21,080	206,316
استبعادات	--	(276,624)	--	(508,025)	(784,649)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	1,069,247	2,937,425	153,158	587,530	4,747,360
صافي ممتلكات ومعدات في نهاية السنة	351,275	377,586	23,336	63,625	815,822

2016 التكلفة	تحسينات على المباني المستأجرة دولار امريكي	معدات وأجهزة وأثاث دولار امريكي	وسائط نقل دولار امريكي	أجهزة الحاسب الآلي دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
الرصيد في بداية السنة	1,057,883	3,295,303	176,494	1,114,338	5,644,018
اضافات	141,231	63,902	--	15,229	220,362
الرصيد في نهاية السنة	**1,199,114**	**3,359,205**	**176,494**	**1,129,567**	**5,864,380**
الاستهلاك المتراكم					
استهلاك متراكم في بداية السنة	973,026	2,977,983	138,021	1,049,602	5,138,632
استهلاك السنة	52,707	101,913	7,568	24,873	187,061
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	**1,025,733**	**3,079,896**	**145,589**	**1,074,475**	**5,325,693**
صافي ممتلكات ومعدات في نهاية السنة	**173,381**	**279,309**	**30,905**	**55,092**	**538,687**

12. موجودات غير ملموسة

يتالف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
202,402	164,174	رصيد بداية السنة
10,286	58,077	إضافات
(48,514)	(53,715)	إطفاء
164,174	168,536	رصيد نهاية السنة

13. موجودات أخرى

يتالف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
50,173	125,890	فوائد وعمولات مستحقة القبض
222,144	463,543	مصروفات مدفوعة مقدماً
4,415	4,415	دفعات مقدمة وتأمينات عقود
707,503	768,620	سلف الضريبة المدفوعة
50,737	46,588	مخزون القرطاسية والمطبوعات
418,618	1,069,777	شيكات المقاصة
210,331	254,415	عقود برمجيات
828,662	821,168	أرصدة مديونيات 5 حزيران 1967*
1,045,691	1,074,530	أرصدة مدينة وسلفيات
1	1	استثمار في شركة حليفة **
3,538,275	4,628,947	المجمـــوع

* تمثل هذه الأرصدة مديونيات قائمة على عملاء البنك قبل إغلاقه نتيجة حرب عام 1967.

** بناءً على قرار المركز الرئيسي للبنك في القاهرة بتاريخ 29 حزيران 2008 فقد تم إعادة تقييم استثمار البنك / فروع فلسطين في أسهم شركة فلسطين العالمية للإستثمار وذلك في ضوء عدم توافر قوائم مالية حديثة للشركة وعدم توافر أية معلومات أو إيضاحات حول الأنشطة التشغيلية للشركة، وعليه فقد تم تحميل قيمة الانخفاض في قيمة الاستثمار البالغة 5,249,999 دولار أمريكي على قائمة الدخل بتاريخ 31 كانون الأول 2008 مع الإبقاء على قيمة دفترية للإستثمار قدرها 1 دولار أمريكي .

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية:

يتألف هذا البند مما يلي:

2016			2017		
داخل فلسطين	خارج فلسطين	المجموع	داخل فلسطين	خارج فلسطين	المجموع	
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	
7,218,858	11	7,218,869	7,253,383	11	7,253,394	حسابات جارية وتحت الطلب
3,410,440	--	3,410,440	4,352,610	2,011,520	6,364,130	ودائع لأجل تستحق خلال 3 شهور
10,629,298	11	10,629,309	11,605,993	2,011,531	13,617,524	المجموع
4,096,100	11	4,096,111	1,216,147	2,011,531	3,227,678	منه بالعملات الأجنبية

15. ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
526	526	ودائع تحت الطلب
--	--	ودائع تستحق خلال 3 شهور
526	526	المجموع
--	--	منه بالعملات الأجنبية

16. ودائع العملاء

أ. يتألف هذا البند مما يلي:

2017					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
39,035,083	946,368	7,872,843	10,783,767	19,432,105	حسابات جارية وتحت الطلب
17,597,119	24,085	155,429	687,970	16,729,635	ودائع التوفير
35,354,394	2,805,749	2,684,627	7,928,317	21,935,701	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
91,986,596	3,776,202	10,712,899	19,400,054	58,097,441	المجموع

2016					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
31,064,865	988,838	10,732,506	5,899,086	13,444,435	حسابات جارية وتحت الطلب
10,218,649	23,121	100,476	470,354	9,624,698	ودائع التوفير
34,068,770	2,411,486	6,691,032	6,286,307	18,679,945	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
75,352,284	3,423,445	17,524,014	12,655,747	41,749,078	المجموع

ب. تتوزع ودائع العملاء (مقومة بالدولار امريكي) حسب نوع العملة كما يلي:

	المجموع	عملات أخرى	دينار أردني	دولار أمريكي	شيقل جديد
2017	91,986,596	4,153,982	23,172,979	38,407,163	26,252,472
2016	75,352,284	2,545,970	20,981,617	31,295,345	20,529,352

ج. تتضمن الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 343,379 دولار امريكي يمثل حسابات مدينة صدفة دائنة (مبلغ 249,533 دولار امريكي كما في 31 كانون الأول 2016).

د. معلومات حول ودائع العملاء

2016		2017		
الرصيد دولار امريكي	النسبة الى إجمالي الودائع	الرصيد دولار امريكي	النسبة الى إجمالي الودائع	
27,460,080	%36.4	6,760,250	7.35%	ودائع لا تحمل فوائد
2,121,763	%2.8	2,473,050	2.69%	ودائع جامدة

17. تأمينات نقدية

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
12,726,641	7,342,521	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
2,143,062	2,285,049	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
468,351	639,745	تأمينات خدمات أخرى
15,338,054	10,267,315	المجموع
4,156,473	2,857,448	منه بالعملات الأجنبية

18. مخصصات متنوعة

يتألف هذا البند مما يلي:

رصيد نهاية السنة	فروقات عملة	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	2017
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	
1,640,732	7,644	(97,645)	646,230	1,084,503	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
3,384,414	--	(17,523)	502,458	2,899,479	مخصص تعويض نهاية الخدمة
192,179	18,418	--	--	173,761	مخصص أرصدة مدينة وسلفيات
--	--	(52,434)	1,062	51,372	مخصص مديونيات عام 1967
5,217,325	26,062	(167,602)	1,149,750	4,209,115	المجموع

رصيد نهاية السنة	فروقات عملة	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	2016
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	
1,084,503	4,702	(148,383)	996,000	232,184	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
2,899,479	--	(32,175)	494,635	2,437,019	مخصص تعويض نهاية الخدمة
173,761	2,498	--	--	171,263	مخصص أرصدة مدينة وسلفيات
51,372	--	--	23,066	28,306	مخصص مديونيات عام 1967
4,209,115	**7,200**	**(180,558)**	**1,513,701**	**2,868,772**	المجموع

19. مخصص الضرائب

تم إجراء تسويات مع دوائر الضريبة حتى نهاية العام 2013 حيث أظهرت نتائج التسويات عدم خضوع البنك لأية ضرائب بسبب أثر الخسائر المدورة التي يحق للبنك تقاضها مع أية أرباح بحسب القانون لغاية عام 2013، كما أن البنك لم يقم بالاستدراك في القوائم المالية للبنك لمخصص الضرائب بسبب تحقيق خسائر في السنتين 2014 و 2015، وجاري العمل على إنجاز التسويات الضريبية للأعوام من 2014 – 2016. برأي المستشار الضريبي للبنك فإن مخصص الضرائب البالغ 299,293 دولار أمريكي كافي لمجابهة الإلتزامات الضريبية على البنك حتى 31 كانون الأول 2017.

20. مطلوبات أخرى

يتالف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
524,400	2,865,483	شيكات وحوالات وارده وكمبيالات
228,779	353,780	فوائد وعمولات مستحقة الدفع
387,612	923,223	مصاريف مستحقة
123,683	124,044	فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً
510,384	71,441	أمانات مؤقته
15,968	8,877	ضرائب دخل مستحقة الدفع على رواتب الموظفين
22,543	24,951	أخـــرى
1,813,369	**4,371,799**	المجموع

21. رأس المال المدفوع

يعتبر البنك العقاري المصري العربي (إدارة وفروع فلسطين) فرعاً للبنك العقاري المصري العربي، شركة مساهمة عامة مصرية رأسمالها كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 3,26 مليار جنيه مصري. يبلغ رأس المال المدفوع لإدارة وفروع فلسطين مبلغ 53,2 مليون دولار أمريكي وذلك خضوعاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

كفاية رأسمال إدارة وفروع فلسطين

هناك مبلغ 13,2 مليون دولار امريكي من رأس المال مودع طرف سلطة النقد الفلسطينية كوديعة رأسمالية بفائدة 25بالالف (ايضاح 5).

حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/06) وتصميم رقم (2015/100) بخصوص رفع رأس المال للفروع العاملة في فلسطين من 50 مليون دولار أمريكي الى 75 مليون دولار امريكي فسيتم رفع رأسمال البنك حسب الجدول الزمني التالي:

- بتاريخ 2016/07/10 تم رفع رأس المال بقيمة 1,6 مليون دولار أمريكي.

- بتاريخ 2017/07/15 تم رفع رأس المال بقيمة 1,6 مليون دولار أمريكي.
- بتاريخ 2019/04/16 سيتم رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- بتاريخ 2019/05/15 سيتم رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- بتاريخ 2019/06/15 سيتم رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.
- بتاريخ 2019/07/13 سيتم رفع رأس المال بقيمة 1,8 مليون دولار أمريكي.
- بتاريخ 2019/07/13 سيتم رفع رأس المال بقيمة 5 مليون دولار أمريكي.

وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة البنك وسلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 10 كانون الثاني 2018.

بلغت نسب كفاية رأس المال للبنك العقاري المصري العربي (إدارة وفروع فلسطين) والمعدة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما يلي:

2016 دولار امريكي	2017 دولار امريكي	
		أ. رأس المال الأساسي:
51,600,000	53,200,000	رأس المال المدفوع
679,318	679,318	إحتياطي قانوني
(6,269,240)	(10,906,636)	أرباح مدورة وإحتياطيات أخرى
46,010,078	**42,972,682**	**مجموع رأس المال الأساسي**
		ب. رأس المال المساند:
652,778	652,778	إحتياطي مخاطر وأخرى
652,778	**652,778**	**مجموع رأس المال المساند**
--	--	ج. إستثمارات
46,662,856	**43,625,460**	**رأس المال التنظيمي (أ+ب-ج)**
60,285,654	76,240,136	**الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر**
%76	%56	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%77	%57	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
%77	%57	إجمالي نسبة كفاية رأس المال

* والجدير بالذكر أن نسبة كفاية رأس المال تم إعدادها حسب بازل 1 في عام 2016 وبازل 2 في عام 2017.

رأس المال الأساسي: يتضمن رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، إحتياطي التقلبات الدورية والأرباح المدورة متضمنة أرباح العام الحالي بإستثناء التوزيعات المقترحة.

رأس المال المساند: يتضمن الإحتياطي الاختياري واحتياطي المخاطر (لحد 1,25% من الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر)، وإحتياطي القيمة العادلة (45% من الأداة المالية إذا كانت القيمة العادلة موجبة، و100 % إذا كانت سالبة) والديون الثانوية. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المقرر من قبل سلطة النقد الفلسطينية هو 12%.

22. الاحتياطيات

إحتياطي قانوني

بموجب قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 وقانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 يقتطع مبلغ يعادل 10% من صافي الأرباح السنوية يخصص لحساب الإحتياطي القانوني. لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ رصيد هذا الإحتياطي رأسمال البنك ، كما لا يجوز تحويل هذا الإحتياطي للغير.

إحتياطي التقلبات الدورية

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/06) الصادرة الى كافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 17 تموز 2015 يتم إنشاء حساب إحتياطي التقلبات الدورية بنسبة 15% من صافي الربح بعد الضريبة، ويستمر البنك بالإقتطاع السنوي حتى يصبح رصيد هذا الاحتياطي 20% من رأس المال المدفوع. يحظر إستخدام هذا الاحتياطي لأي هدف كان دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/06) الصادرة الى كافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 17 تموز 2015 يتم احتساب احتياطي المخاطر بواقع 1,5% من صافي القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء بعد طرح مخصص التدني في القيمة والفوائد المعلقة ونسبة 0.50% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات المستندية الواردة. يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وقد تم تبويبه في القوائم المالية ضمن حقوق المركز الرئيسي وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتمشياً مع معايير المحاسبة الدولية. إن تخفيض رصيد هذا الاحتياطي يحتاج الى موافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي اختياري

أصدر المركز الرئيسي تعليماته لفروع فلسطين اعتباراً من شهر كانون الأول 1998 بتكوين إحتياطي قانوني بنسبة 10% وإحتياطي إختياري بنسبة 20% لدعم المركز المالي لفروع البنك العاملة في فلسطين.

23. (خسائر) أرباح مدورة

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
(4,151,390)	(7,574,622)	الرصيد في بداية السنة *
(3,423,232)	(4,633,034)	صافي (خسارة) السنة
(7,574,622)	(12,207,656)	الرصيد في نهاية السنة *

* إن تحويل أية أرباح للمركز الرئيسي يستلزم موافقة سلطة النقد الفلسطينية المسبقة.

24. ايرادات الفوائد

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
4,247,751	4,480,668	قروض وسلف
756,086	863,215	جاري مدين وطلب مكشوف
109,275	308,843	البنوك والمؤسسات المصرفية
378,128	250,402	سندات الخزينة الأردنية
5,491,240	5,903,128	المجموع

25. مصروفات الفوائد

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
14,272	45,455	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
32,134	34,531	حسابات جارية وتحت الطلب
9,946	39,568	ودائع التوفير
929,806	1,057,339	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
971,888	1,131,433	المجموع
184,614	159,156	تأمينات نقدية
1,170,772	1,336,049	المجمـــوع

26. صافي إيرادات العمولات

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
208,643	216,492	عمولات تسهيلات مباشرة
44,502	51,425	عمولات تسهيلات غير مباشرة
(21,562)	(36,292)	مصروفات العمولات
231,583	231,625	المجموع

27. إيرادات أخرى

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
617	430	إيرادات طوابع بريدية
854	843	إيردات تلفون، تلكس وفاكس
13,757	2,120	إيرادات سويفت
5,728	8,480	إيرادات ايجار صناديق حديدية
7,241	65	أرباح إستبعاد ممتلكات ومعدات
87,968	100,159	عمولة الحوالات الصادرة
75,446	106,329	عمولة شيكات مرتجعة
38,414	35,123	عمولة دفاتر الشيكات
50,824	54,655	عمولة تحويل الرواتب
94,908	104,957	عمولة إدارة حساب
74,688	81,162	عمولات أخرى
24,336	13,494	إيرادات تحصيلات مديونيات 1967
252,997	384,301	ديون معدومة مستردة
115,737	122,472	إيرادات متفرقة
843,515	1,014,590	المجموع

28. نفقات الموظفين

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
3,210,787	3,683,592	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
481,205	555,757	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
185,880	214,761	مساهمة البنك في صندوق الإدخار*
494,635	502,458	مخصص تعويض نهاية الخدمة
126,804	164,221	نفقات طبية وتأمين
8,728	26,955	تدريب الموظفين
4,508,039	5,147,744	المجموع

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويدفع الموظف نسبة 5% من راتبه الأساسي لصالح صندوق الإدخار.

29. مصروفات أخرى

يتألف هذا البند مما يلي:

2016	2017	
دولار امريكي	دولار امريكي	
297,468	365,385	إيجـــارات
109,831	132,312	ماء وكهربـــاء
116,084	133,529	صيانة وإصلاحات ونظافة
55,808	93,419	مصروفات تأمين
24,481	26,677	بريد وطوابع
115,058	148,294	الهاتف والبرق
46,285	67,474	سفر وإقامة وتنقلات
51,517	64,961	قرطاسية ومطبوعات
102,782	153,273	إشتراكات ورسوم
22,748	117,739	دعاية وإعلان وتسويق
104,614	88,379	أتعاب قانونية ومهنية ومصروفات خدمات أخرى
204,637	225,980	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
27,166	44,178	نقل النقد
3,272	--	ديون معدومة
85,601	100,398	غرفة المقاصة والاستعلام الائتماني
--	33,826	مصاريف قضايا عمالية
996,000	612,404	مصاريف قضايا مقامة ضد البنك من قبل عملاء
245,029	283,988	مصاريف ضريبة الدمغة/المركز الرئيسي*
260,064	222,392	مصروفات متفرقة
23,066	1,062	مصاريف مخصص مديونيات ما قبل عام 1967
2,891,508	2,915,670	المجموع

* تمثل مصاريف ضريبة الدمغة المبالغ المقيدة لحساب المركز الرئيسي عن رسوم ضريبة الدمغة النسبية ابتداءا من سنة 2013 وفق متطلبات القوانين المصرية بإحتساب ضريبة دمغة نسبية على حسابات التسهيلات الائتمانية في فروع فلسطين بواقع 0,5% لكل ربع، وقد تم تحميل السنة المالية 2017 بهذه المبالغ بعد الاتفاق مع المركز الرئيسي بأن يتحمل البنك قيمة الدمغة كاملة عن تسهيلات فروع فلسطين، وسوف يتم التحصيل بشكل سنوي بموجب القانون.

30. النقد وما في حكمه

يتألف هذا البند مما يلي:

2017	2016	
دولار امريكي	دولار امريكي	
33,070,042	25,841,242	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
13,536,198	13,554,011	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,377,305	7,898,597	المركز الرئيسي وفروع الاردن (مدينة)
(20,537,471)	(18,139,291)	إحتياطي الزامي وأرصدة مقيدة السحب لدى سلطة النقد
(13,617,524)	(10,629,309)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
(526)	(526)	ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن
20,828,024	18,524,724	نقد وما في حكمه في نهاية السنة

31. ارتباطات والتزامات محتملة

يقوم البنك بإصدار إرتباطات والتزامات مالية محتملة مختلفة غير قابلة للنقض لمقابلة الاحتياجات المالية للعملاء، وبالرغم من أن هذه المطلوبات قد لا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي فهي لا تزال تتضمن مخاطر ائتمانية وهي بالتالي جزء من المخاطر الكلية للبنك. في كثير من الحالات لا يمثل المبلغ المعترف به في قائمة المركز المالي للالتزام المتكبد كامل الخسارة المحتملة للتعاقد.

فيما يلي إجمالي الارتباطات والالتزامات المحتملة القائمة:

2017	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	اكثر من (5) سنوات	المجموع
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
السقوف غير المستغلة	314,556	--	--	314,556
الكفالات	5,013,626	--	--	5,013,626
الاعتمادات	--	--	--	--
المجموع	5,328,182	--	--	5,328,182

2016	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	اكثر من (5) سنوات	المجموع
	دولارامريكي	دولارامريكي	دولارامريكي	دولارامريكي
السقوف غير المستغلة	158,118	--	--	158,118
الكفالات	5,320,812	--	--	5,320,812
الاعتمادات	--	--	--	--
المجموع	5,478,930	--	--	5,478,930

32. أرصدة مع جهات ذات علاقة

أ. يدخل البنك في معاملات وترتيبات واتفاقيات يكون أطرافها هم المدراء والإدارة التنفيذية العليا وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يرتبطون بها وذلك من خلال الأنشطة اليومية العادية بأسعار الفائدة والعمولات التجارية. يبين الجدول التالي إجمالي قيمة المعاملات التي دخل فيها البنك مع الأطراف ذات العلاقة:

	طبيعة العلاقة	2017 دولار امريكي	2016 دولار امريكي
بنود داخل المركز المالي:			
قروض وسلف	شركة حليفة وإدارة وموظفون	8,548,286	8,288,211
نسبتها الى اجمالي القروض والسلف		7%	8%
نسبتها الى قاعدة رأس المال المصنفة منها		20%	18%
		7,280,592	7,272,141
نسبتها الى اجمالي القروض والسلف		6%	7%
نسبتها الى قاعدة رأس المال المخصصات المكونة		17%	16%
		6,260,679	4,018,384
نسبتها الى إجمالي القروض والسلف		5%	4%
نسبتها الى قاعدة رأس المال الفوائد المعلقة		14%	9%
		1,019,913	1,019,913
نسبتها الى اجمالي القروض والسلف		1%	1%
نسبتها الى قاعدة رأس المال		2%	2%
عناصر قائمة الدخل:			
إيرادات فوائد وعمولات	شركة حليفة وإدارة وموظفون	40,614	36,522

ب. يعتبر المركز الرئيسي في القاهرة (مصر) هو الطرف ذو السيطرة والتأثير الجوهري. تصنف الأطراف كأطراف ذات علاقة في حالة قدرتها على السيطرة أو التأثير الجوهري على القرارات المالية والتشغيلية للبنك. إن للبنك تعاملات اعتيادية مع المركز الرئيسي وفروع الأردن والشركة الحليفة وفقاً لأسعار فوائد وعمولات يتم إحتسابها على أساس تجاري.

ج. رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا:

بلغت رواتب ومكافآت المدير الإقليمي لإدارة وفروع فلسطين للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 227,080 دولار امريكي (مبلغ 221,480 دولار امريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016) وهي منسجمة مع سياسات منح المكافآت والحوافز لدى المصرف.

33. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك ضمن النشاط الطبيعي وعددها (21 قضية) مبلغ 3,385,314 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (مبلغ 6,780,851 دولار أمريكي (24 قضية) كما في 31 كانون الأول 2016). يتم أخذ مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة عند توقع صدور الحكم في غير صالح البنك. بلغت قيمة مخصصات القضايا كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 1,640,732 دولار أمريكي، علما بأن القضايا التي يتم الفصل بها أو تسويتها وديا والتي لم يؤخذ لها مخصص يتم قيدها في قائمة الدخل عند دفعها. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها ضمن الايضاح رقم (18).

34. قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية: وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت: يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعتراف المبدئي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى 1: وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- قياس القيمة العادلة من المستوى 2: وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- قياس القيمة العادلة من المستوى 3: وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

إن بعض الموجودات المالية مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

2017 الموجودات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2017 دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:					
أسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	975	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	975				

2016 الموجودات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2016 دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:					
أسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	975	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	975				

لم تكن هنالك أية تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2017 و2016.

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

تعتقد الإدارة أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو لأن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

31 كانون الأول 2017 موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة	القيمة الدفترية دولار امريكي	القيمة العادلة دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	33,070,042	33,070,042	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,536,198	13,536,198	المستوى الثاني
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن	8,377,305	8,377,305	المستوى الثاني
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء	105,116,988	105,116,988	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	4,936,540	4,936,540	المستوى الثاني
	165,037,073	**165,037,073**	

31 كانون الأول 2017 مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة	القيمة الدفترية دولار امريكي	القيمة العادلة دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	13,617,524	13,617,524	المستوى الثاني
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	526	526	المستوى الثاني
ودائع العملاء	91,986,596	92,307,235	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	10,267,315	10,267,315	المستوى الثاني
	115,871,961	**116,192,600**	

31 كانون الأول 2016 موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة	القيمة الدفترية دولار امريكي	القيمة العادلة دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	25,841,242	25,841,242	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,554,011	13,557,631	المستوى الثاني
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن	7,898,597	7,898,597	المستوى الثاني
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء	100,503,898	100,509,603	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	3,526,100	3,566,949	المستوى الثاني
	151,323,848	**151,374,022**	

31 كانون الأول 2016 مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة	القيمة الدفترية دولار امريكي	القيمة العادلة دولار امريكي	مستوى القيمة العادلة
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	10,629,309	10,629,309	المستوى الثاني
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	526	526	المستوى الثاني
ودائع العملاء	75,352,284	75,581,064	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	15,338,054	15,338,054	المستوى الثاني
	101,320,173	**101,548,953**	

للبنود المبينة أعلاه، تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

35. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى

مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الأستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالاضافة الى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك وفروعه في كافة مناطق تواجده.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالاضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة المخاطر والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر سنوياً من خلال دائرة التفتيش من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الإلتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التفتيش بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة البنك في المركز الرئيسي.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك بإستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الأخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ القروض والسلف (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية ، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

ان تفاصيل القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مبينة في ايضاح رقم (8) بالإضافة الى ذلك فإن التزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاح رقم (31) كما يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في إدارة المنطقة وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان التي تتطلب أيضاً الحصول على موافقة لجنة التسهيلات في المركز الرئيسي بالنسبة لطلبات الائتمان المادية وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول به وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع القوائم التي يقدمها العميل طالب التسهيل من قوائم مالية مدققة وبيانات ايضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم دائرة مراقبة الائتمان ولجنة التسهيلات في الإدارة الإقليمية وفي المركز الرئيسي بالتعاون مع فريق التفتيش الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بصفة دورية للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل، وبالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال البنك .

إن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والاستثمار في الأسهم والسندات هي نتيجة قرارات يتم إتخاذها في المركز الرئيسي للبنك بتوظيف الفوائض النقدية لدى بنوك ومؤسسات مالية معتبرة وفق منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتشمل هذه المنظومة إعتماد التصنيف الائتماني للبنوك، وتحديد التركزات الائتمانية على مستوى الائتمان والقطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية وتحليل التقلبات الاقتصادية ودراسة السيناريوهات القاسية المفترضة.

تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية حصول البنك على موافقة سلطة النقد قبل شراء أو تملك أسهم أو سندات وأذونات الخزينة والصكوك الصادرة خارج فلسطين، كما يحظر على البنك وفقاً للتعليمات توظيف أية أموال أو أرصدة لدى مصارف تعمل في دول تضع قيوداً على تحويل العملات أو ايداع أية أموال أو أرصدة لدى مؤسسات مالية لا تخضع للرقابة من قبل السلطة الرقابية في البلد الأم أو توظيف أموال خارج فلسطين لدى مؤسسات مالية أو مصارف يقل تصنيفها الائتماني عن الدرجة الاستثمارية المتعارف عليها دولياً كما يلي:

مؤسسة التصنيف	ستاندرد آند بورز	موديز	فيتش
الحد الأدنى للتصنيف	BBB-	Baa3	BBB

ويسمح للبنوك بتوظيف الأموال في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانياً على ألاّ يتجاوز تركز هذه التوظيفات في مؤسسة مالية واحدة 7% من اجمالي التوظيفات الخارجية وألاّ يتجاوز مجموع التوظيفات في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانيا 15% من إجمالي التوظيفات.

تتوزع التعرضات الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلف للعملاء) حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2017	الأفراد دولار امريكي	القروض العقارية دولار امريكي	الشركات والمؤسسات دولار امريكي	الحكومة والقطاع العام دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
متدنية المخاطر	28,389,813	3,014,591	12,076,181	36,748,036	80,228,621
مقبولة المخاطر	7,539,644	--	--	18,154,796	25,694,440
مستحقة:*	--	--	--	--	--
لغاية 30 يوم	7,539,644	--	--	18,154,796	25,694,440
من 31 لغاية 60 يوم	--	--	--	--	--
تحت المراقبة	--	--	--	--	--
غير عاملة:*	990,951	--	7,875,987	--	8,866,938
دون المستوى	--	--	--	--	--
مشكوك فيها	--	--	--	--	--
هالكة	990,951	--	7,875,987	--	8,866,938
المجموع	36,920,408	3,014,591	19,952,168	54,902,832	114,789,999
يطرح: فوائد معلقة	(115,171)	--	(809,668)	--	(924,839)
مخصص التدني	(1,771,831)	--	(6,976,341)	--	(8,748,172)
الصافي	35,033,406	3,014,591	12,166,159	54,902,832	(105,116,988)

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.
* يراعى أخذ قيمة الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات في الاعتبار.

31 كانون الأول 2016	الأفراد دولار امريكي	القروض العقارية دولار امريكي	الشركات والمؤسسات دولار امريكي	الحكومة والقطاع العام دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
متدنية المخاطر	26,612,465	2,860,581	11,428,816	49,279,040	90,180,902
مقبولة المخاطر	24,917	170,224	--	7,432,443	7,627,584
مستحقة:*	--	--	--	--	--
لغاية 30 يوم	24,917	170,224	--	7,432,443	7,627,584
من 31 لغاية 60 يوم	--	--	--	--	--
تحت المراقبة	--	--	--	--	--
غير عاملة:*	1,720,363	35,444	8,404,593	--	10,160,400
دون المستوى	--	--	--	--	--
مشكوك فيها	--	--	--	--	--
هالكة	1,720,363	35,444	8,404,593	--	10,160,400
المجموع	**28,357,745**	**3,066,249**	**19,833,409**	**56,711,483**	**107,968,886**
يطرح: فوائد معلقة	(96,469)	--	(916,458)	--	(1,012,927)
مخصص التدني	(1,396,973)	--	(5,055,088)	--	(6,452,061)
الصافي	**26,864,303**	**3,066,249**	**13,861,863**	**56,711,483**	**100,503,898**

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط او الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف .
* يراعى أخذ قيمة الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات في الاعتبار.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (القروض والسلف) الممنوحة للعملاء:

31 كانون الأول 2017	الأفراد دولار امريكي	القروض العقارية دولار امريكي	الشركات الكبرى دولار امريكي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دولار امريكي	الحكومة والقطاع العام دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
متدنية المخاطر	59,667,061	17,785,784	16,373,855	1,495,680	--	95,322,381
مقبولة المخاطر	15,463,608	--	--	--	--	15,463,608
مستحقة	15,453,608	--	--	--	--	15,463,608
تحت المراقبة	--	--	--	--	--	--
غير عاملة:	191,997	--	119,218	1,712,188	--	2,023,402
دون المستوى	--	--	--	--	--	--
مشكوك فيها	--	--	--	--	--	--
هالكة	191,997	--	119,218	1,712,188	--	2,023,402
المجموع	**75,322,666**	**17,785,784**	**16,493,073**	**3,207,868**	--	**112,809,392**
منها						
تأمينات نقدية	1,429,587	11,933	5,070,310	237,539	--	6,719,370
عقارية	2,447,640	4,695,213	142,172	536,134	--	7,821,159
سيارات وآليات	341,839	15,000	42,510	--	--	399,349
اخرى	71,103,601	13,063,638	11,268,080	2,434,195	--	97,869,515
المجموع	75,322,666	17,785,784	16,493,073	3,207,868	--	112,809,392

31 كانون الأول 2016	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
متدنية المخاطر	30,256,700	46,987,307	15,804,313	3,900,988	--	96,949,308
مقبولة المخاطر	91,915	575,542	--	337,528	--	1,004,985
مستحقة	91,915	575,542	--	--	--	667,457
تحت المراقبة	--	--	--	337,528	--	337,528
غير عاملة:	31,810	--	121,469	119,592	--	272,871
دون المستوى	--	--	49,321	--	--	49,321
مشكوك فيها	--	--	--	--	--	--
هالكة	31,810	--	72,148	119,592	--	223,550
المجموع	30,380,425	47,562,849	15,925,782	4,358,108	--	98,227,164
منها						
تأمينات نقدية	1,372,391	180,637	8,151,031	2,949,441	--	12,653,500
عقارية	6,421,110	2,119,994	142,172	200,000	--	8,883,276
سيارات وآليات	183,240	54,907	34,907	--	--	273,054
اخرى	22,431,875	45,356,663	7,826,203	802,593	--	76,417,334
المجموع	30,408,616	47,712,201	16,154,313	3,952,034	--	98,227,164

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه

يبلغ النقد وما في حكمه الذي يحتفظ به البنك كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 20,828,024 دولار أمريكي (مبلغ 18,524,724 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016) – إيضاح (30)، ويمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان من هذه الموجودات. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى المركز الرئيسي وتوكيل الأردن ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى والتي تم تصنيفها بين Aaa وBaa استناداً الى التصنيف الصادر عن وكالات التصنيف العالمية.

الاستثمار في الأوراق المالية (السندات)

إن كافة الاستثمارات في الأوراق المالية (السندات) الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتي تبلغ قيمتها 4,936 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (مبلغ 3,526 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016) – إيضاح (10)، والمصنفة بالتكلفة المطفأة لم تتجاوز موعد الاستحقاق وهي غير منخفضة القيمة ، وإن التصنيف الائتماني للدولة (الأردن) هو BB- حسب التصنيف الصادر عن وكالات التصنيف العالمية.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها بطريقة منخفضة التكاليف. تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بقدرة كبيرة ومتنوعة على التمويل وتوفر الموجودات السائلة ومصادر نقدية أخرى تقي البنك من التقلبات في مستويات الموجودات والمطلوبات الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق.

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة البنك الخاصة بالسيولة والتي تهدف بالدرجة الأولى الى توفر خطة وايجاد آليات للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة الناتجة عن تصرفات العملاء أو حالات السوق غير الطبيعية. تلتزم إدارة البنك ببلوغ الحد الأقصى من ودائع العملاء ومصادر التمويل الأخرى والحفاظ عليها، كما تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة أسعار الودائع والمستويات والاتجاهات والتغيرات الكبيرة وخطط تسويق الودائع التي تراقب

باستمرار للتأكد من إتساقها مع متطلبات سياسة السيولة. من جهة ثانية، فإن إدارة البنك ولجنة الموجودات والمطلوبات تشدد على الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بشأن حدود السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها وهي للبنك 3% لكل عملة و6% لاجمالي العملات وللفرع 2% لكل عملة و4% لاجمالي العملات ولعملة الدولار الأمريكي 3% للفرع و4.50% للإجمالي، كما تشدد على الالتزام بنسبة السيولة القانونية التي حدها الأدنى حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية 25% والتي يتم قياسها بشكل شهري. إن البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2017 كان ملتزماً بنسب السيولة النقدية وبنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في تعليماتها رقم 2008/5.

يبين الجدول التالي استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2017 على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

	المجمـــوع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من سنة أشهر إلى سنة	من ثلاثة إلى ستة	خلال ثلاثة أشهر
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	33,070,042	--	13,200,000	--	--	19,870,042
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,536,198	--	--	--	--	13,536,198
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن	8,377,305	--	--	--	--	5,556,425
قروض وسلف وانشطة تمويلية للعملاء – صافي	105,116,988	--	41,588,501	22,319,374	2,820,880	30,115,062
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	975	--	--	--	--	975
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	4,936,540	--	4,936,540	--	--	--
ممتلكات ومعدات – صافي وموجودات غير ملموسة	984,358	984,358	--	--	--	--
موجودات أخرى	4,628,947	--	2,428,059	682,863	166,884	1,351,141
مجموع الموجودات	170,651,353	984,358	62,153,100	23,002,237	14,081,815	70,429,843
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	13,617,524	--	--	--	--	13,617,524
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	526	--	--	--	--	526
ودائع العملاء	91,986,596	--	6,630,018	12,958,300	23,800,739	48,597,539
تأمينات نقدية	10,267,315	--	4,231,039	2,126,834	1,062,474	2,846,968
مخصصات متنوعة	5,516,618	--	5,516,618	--	--	--
مخصص الضرائب	--	--	--	--	--	--
مطلوبات أخرى	4,371,799	--	157,167	3,399,308	101,631	713,693
مجموع المطلوبات	125,760,378	--	16,534,842	18,484,442	24,964,844	65,776,250
الفجوة للفئة	44,890,975	984,358	45,618,258	4,517,795	(10,883,029)	4,653,593
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	--	44,890,975	43,906,617	(1,711,641)	(6,229,436)	4,653,593

يبين الجدول التالي استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2016 على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

خلال ثلاثة أشهر	من ثلاثة إلى ستة	من ستة أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجمـــوع	
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	
14,241,242	--	--	11,600,000	--	25,841,242	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
13,554,011	--	--	--	--	13,554,011	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,898,597	--	--	--	--	7,898,597	أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الأردن
17,195,448	11,632,930	20,971,249	50,704,271	--	100,503,898	قروض وسلف وانشطة تمويلية للعملاء – صافي
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
975	--	--	--	--	975	الدخل الشامل الأخر
--	--	--	3,526,100	--	3,526,100	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
--	--	--	--	702,861	702,861	ممتلكات ومعدات – صافي وموجودات غير ملموسة
619,939	162,558	435,696	2,320,082	--	3,538,275	موجودات أخرى
53,510,212	**11,795,488**	**21,406,945**	**68,150,453**	**702,861**	**155,565,959**	**مجموع الموجودات**
10,629,309	--	--	--	--	10,629,309	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
526	--	--	--	--	526	ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن
35,350,494	20,372,410	10,537,504	9,091,876	--	75,352,284	ودائع العملاء
2,756,669	1,874,106	3,165,444	7,541,835	--	15,338,054	تأمينات نقدية
--	--	--	4,209,115	--	4,209,115	مخصصات متنوعة
--	--	--	299,293	--	299,293	مخصص الضرائب
749,579	548,456	391,507	123,827	--	1,813,369	مطلوبات أخرى
49,486,577	22,794,972	14,094,455	21,265,946	--	107,641,950	مجموع المطلوبات
4,023,635	(10,999,484)	7,312,490	46,884,507	702,861	47,924,009	الفجوة للفئة
4,023,635	(6,975,849)	336,641	47,221,148	47,924,009	--	الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات في المركز الرئيسي بشكل دوري .

أ. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

بلغ متوسط معدلات أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 كما يلي:

	دينار أردني	دولار أمريكي	شيقل جديد	يورو
الموجودات:				
حسابات جارية	%2.2	%0.09	-	-
ودائع لأجل	%2.75	%1.5	%1.25	%0.30
قروض وسلفيات للعملاء:				
حسابات جارية مدينة	7.25%	3.95%	11.24%	-
قروض وكمبيالات	6.93%	5.61%	6.89%	-
المطلوبات:				
ودائع لأجل	3.56%	2.82%	2.42%	0.21%
حسابات التوفير	0.15%	0.02%	0.25%	0.13%
ودائع بنوك	-	%1.5	%1.20	%0.2

نسب فوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مفصلة في الإيضاح رقم (10).

فيما يلي جدول يبين فجوة إعادة تسعير الفائدة، ويتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

حساسية أسعار الفائدة – 31 كانون الأول 2017

الموجودات	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	بنود غير خاضعة لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	--	--	--	13,200,000	19,870,042	33,070,042
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,735,493	--	--	--	6,800,705	13,536,198
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الاردن	2,115,661	--	2,820,880	--	3,440,764	8,377,305
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء – صافي	22,080,545	8,034,517	11,094,051	63,907,875	--	105,116,988
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	975	--	--	--	--	975
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	--	--	--	4,936,540	--	4,936,540
ممتلكات ومعدات – صافي وموجودات غير ملموسة	--	--	--	--	984,358	984,358
موجودات أخرى	--	--	--	--	4,628,947	4,628,947
مجموع الموجودات	**30,932,674**	**8,034,517**	**13,914,931**	**82,044,415**	**35,724,816**	**170,651,353**
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,364,130	--	--	--	7,253,394	13,617,524
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	--	--	--	--	526	526
ودائع العملاء	25,978,019	22,619,520	23,800,739	19,588,318	--	91,986,596
تأمينات نقدية	2,083,237	763,731	1,062,474	6,357,873	--	10,267,315
مخصصات متنوعة	--	--	--	--	5,516,618	5,516,618
مخصص الضرائب	--	--	--	--	--	--
مطلوبات أخرى	--	--	--	--	4,371,799	4,371,799
مجموع المطلوبات	**34,425,386**	**23,383,251**	**24,863,213**	**25,946,191**	**17,142,337**	**125,760,378**
الفجوة للفئة	(3,492,712)	(15,348,734)	(10,948,282)	56,098,224	18,582,479	44,890,975
الفجوة التراكمية في أسعار الفائدة	(3,492,712)	(18,841,446)	(29,789,728)	26,308,496	44,890,975	

حساسية أسعار الفائدة -31 كانون الأول 2016:

الموجودات	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	بنود غير خاضعة مخاطر أسعار الفائدة	المجموع
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية		--	--	11,600,000	14,241,242	25,841,242
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,679,861	519,640	--	--	6,354,510	13,554,011
أرصدة لدى المركز الرئيسي وفروع الاردن	5,087,571	1,568,625	--	--	1,242,401	7,898,597
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء – صافي	11,233,314	5,962,134	11,632,930	71,675,520	--	100,503,898
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	975	--	--	--	--	975
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	--	--	--	3,526,100	--	3,526,100
ممتلكات ومعدات – صافي وموجودات غير ملموسة	--	--	--	--	702,861	702,861
موجودات أخرى	--	--	--	--	3,538,275	3,538,275
مجموع الموجودات	**23,001,721**	**8,050,399**	**11,632,930**	**86,801,620**	**26,079,289**	**155,565,959**
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	3,410,452	--	--	--	7,218,857	10,629,309
ودائع المركز الرئيسي وفروع الأردن	--	--	--	--	526	526
ودائع العملاء	19,194,648	16,155,846	20,373,410	16,847,713	2,780,667	75,352,284
تأمينات نقدية	1,690,025	1,066,644	1,874,106	10,707,279	--	15,338,054
مخصصات متنوعة	--	--	--	--	4,209,115	4,209,115
مخصص الضرائب	--	--	--	--	299,293	299,293
مطلوبات أخرى	--	--	--	--	1,813,369	1,813,369
مجموع المطلوبات	24,295,125	17,222,490	22,247,516	27,554,992	16,321,827	107,641,950
الفجوة للفئة	(1,293,404)	(9,172,091)	(10,614,586)	59,246,628	9,757,462	47,924,009
الفجوة التراكمية في أسعار الفائدة	(1,293,404)	(10,465,495)	(21,080,081)	38,166,547	47,924,009	